SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

مجزرة حماة عام 1982:
ضرورة كشف الحقيقة وتحقيق العدالة لضحايا المجزرة

الإثنين 2 شُبَاط 2026

R260110

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

مقدمة 1

حجم الفظائع 1

مؤامرة الصمت 2

الأثر على حماة وسكانها 2

عهد جديد: فرصة لتحقيق العدالة 3

التوصيات 3

خاتمة 5

مقدمة

في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 2024، طُويت صفحة دامية من تاريخ سوريا المعاصر بسقوط نظام الأسد، مُدشّنةً عهدًا جديدًا يحمل في طياته وعدًا بإرساء العدالة وسيادة القانون. غير أنَّ سوريا لا تستطيع بناء مستقبل مستقر دون مواجهة ماضيها وضمان تحقيق العدالة لضحايا النظام السابق. ومن بين الفظائع التي لا تُحصى التي ارتكبتها سلالة الأسد على مدى أكثر من خمسة عقود من الحكم الاستبدادي، تحتل مجزرة حماة في شباط/ فبراير 1982 المكانة الأبرز في الذاكرة الوطنية السورية وفي بنية القمع التي أسندت سلطة النظام.

على مدى ثلاثة وأربعين عامًا، ظلت هذه المجزرة من أكبر المحرمات في سوريا؛ فقد منع نظام الأسد أي تحقيق رسمي، وأي مساءلة للجناة، وأي كشف عن مصير آلاف الأشخاص الذين اختفوا قسرًا، بل حتى أي اعتراف بمعاناة الناجين وعائلات الضحايا. وكان مجرد ذكر المجزرة ينطوي على خطر جسيم، فيما خاطر من تجرأ على الكلام بالاعتقال والتعذيب والاختفاء. واليوم، مع بزوغ فجر عهد جديد، بات من الضروري للحكومة السورية الجديدة إعادة فتح هذا الملف المغلق بوصفه خطوة أساسية على طريق العدالة.

حجم الفظائع

في شباط/ فبراير 1982، شنّت القوات العسكرية والأمنية السورية، بقيادة الرئيس حافظ الأسد، هجومًا ممنهجًا على مدينة حماة استمر قرابة شهر. وشملت القوات المنتشرة سرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد، ووحدات القوات الخاصة، واللواء 47، وأجهزة استخباراتية متعددة. وقد حاصرت هذه القوات المدينة، وقطعت عنها المياه والكهرباء والاتصالات، ثم شرعت في ارتكاب واحدة من أبشع المجازر في التاريخ الحديث للشرق الأوسط.

شملت الأساليب المستخدمة القصف المدفعي والجوي العشوائي للأحياء السكنية، والإعدامات بإجراءات موجزة، والاعتقال التعسفي الجماعي، والتعذيب الممنهج، والتدمير الواسع للأحياء التاريخية في المدينة. فقد هُدمت أحياء بأكملها، بما في ذلك الكيلانية والأسيدة والزنبقي، تدميرًا كاملًا. كما صودرت الممتلكات، ثم أُقيمت أعمال بناء لاحقة فوق الأنقاض، وفي بعض الحالات على مواقع يُرجح أنَّها تضم مقابر جماعية للضحايا.

تشير التقديرات إلى مقتل ما بين 30,000 و40,000 **مدني** خلال المجزرة، بينما تعرض نحو 17,000 شخص للاختفاء القسري، ولا يزال مصيرهم مجهولًا حتى اليوم. وقد وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل نحو 7,984 **مدنيًا**، وحصلت على بيانات تخص نحو 3,762 **شخصًا اختفوا قسرًا**. ويعكس الفارق بين الأرقام الموثقة والتقديرية حجم التحديات الناجمة عن عقود من الصمت القسري وتدمير الأدلة.

تُعد هذه الجرائم جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي، بوصفها هجومًا واسع النطاق ومنهجيًا موجهًا ضد السكان المدنيين، شمل القتل، والتعذيب، والاختفاء القسري، والاضطهاد. ولا تخضع هذه الجرائم لأي تقادم، ولا ينال مرور ثلاثة وأربعين عامًا من المسؤولية القانونية لمن أمروا بها أو خططوا لها أو نفّذوها.

مؤامرة الصمت

استغل نظام الأسد ذكرى المجزرة لتعزيز قبضته على السلطة، مع إنكار وقوعها في الوقت نفسه؛ واختزلت الرواية الرسمية الفظائع في مجرد "أحداث" أو عمليات استهدفت "إرهابيين" إسلاميين. وأسهم هذا الإنكار في تقديم النظام بوصفه مدافعًا عن "النظام" العلماني، مقابل طمس الضحايا المدنيين من التاريخ الرسمي.

غير أنَّ نهج النظام لم يقتصر على الإنكار، بل جعل من حماة رمزًا للعنف الحكومي غير المحدود وللعزم المطلق على الحفاظ على السلطة مهما بلغت الكلفة. وكانت الرسالة واضحة: هذا ما يحدث لمن يتحدى النظام. وقد تغلغل "الخوف" في كل جوانب المجتمع السوري، فقمع المعارضة، ورسّخ الخضوع في نفوس جيل كامل.

اتسم رد فعل المجتمع الدولي بفشل ذريع؛ فلم توثق أي هيئة تابعة للأمم المتحدة المجزرة توثيقًا مؤسسيًا، ولم تُبذل جهود جدية لمحاسبة المسؤولين. ولم يصدر أي قرار عن مجلس الأمن، ولم يُفتح أي تحقيق دولي، ولم ترد إشارة ذات وزن في خطاب كبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة إلى حجم هذه الفظائع. وقد عزز هذا الصمت قناعة نظام الأسد بأنَّه قادر على ارتكاب الجرائم دون عقاب، مما أسهم في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب التي أتاحت لاحقًا ارتكاب المزيد من الانتهاكات، بما في ذلك الجرائم الواسعة النطاق بعد عام 2011.

الأثر على حماة وسكانها

أحدثت المجزرة تحولًا جذريًا في حماة، ماديًا ونفسيًا؛ فقد سُوّيت أحياء بأكملها بالأرض، ثم أُعيد بناؤها وفق تصميمات فرضها النظام، بما رسخ عنف الدولة في النسيج العمراني للمدينة. وشُيّدت مبانٍ حكومية على أراضٍ كانت تضم منازل، وفي بعض الحالات على مواقع يُحتمل أنَّها ما تزال تضم رفات الضحايا في مقابر جماعية مجهولة.

وكان الأثر الإنساني أشد وطأة. فقد تأثرت كل عائلة تقريبًا في حماة بصورة مباشرة. فقد آلاف أقاربهم في عمليات القتل، وفقد آلاف آخرون أفرادًا من عائلاتهم بسبب الاختفاء القسري، ليُحكم عليهم بعقود من عدم اليقين بشأن مصير أحبائهم. وحال هذا الغموض دون طي صفحة الماضي، وأعاق الحداد، وأدام الصدمة عبر الأجيال.

ورغم حظر النقاش العام، بقيت ذكرى المجزرة حية من خلال ثقافة مميزة للتذكر الشفهي؛ فقد تناقلت العائلات القصص والمعلومات في أحاديث خاصة، وحُفظت الشهادات ونُقلت رغم الخطر. كما برز الأدب فضاءً لحفظ الذاكرة، إذ وثّق عدد من أدباء حماة تجربة المجزرة وتداعياتها في أعمالهم. ويشكل هذا الحفظ للذاكرة، رغم القمع، أساسًا ضروريًا للبحث عن الحقيقة ولإمكانات المصالحة.

عهد جديد: فرصة لتحقيق العدالة

أتاح سقوط نظام الأسد آفاقًا لم تكن متاحة لأكثر من أربعة عقود؛ ولأول مرة، بات بإمكان الناجين وعائلات الضحايا التحدث علنًا عن تجاربهم. وشهدت الذكرى الثالثة والأربعون للمجزرة في شباط/فبراير 2025 أول مراسم إحياء رسمية في حماة، بمشاركة ممثلين حكوميين إلى جانب الناجين. وبدأت العائلات البحث عن معلومات تخص أقاربها المختفين، وأصبح من الممكن الآن متابعة أسئلة كان من المستحيل طرحها سابقًا عبر القنوات الرسمية.

تضع هذه اللحظة الحكومة السورية الجديدة أمام خيار مصيري في تحديد علاقتها بالماضي. فمواجهة مجزرة حماة ضرورة لفهم طبيعة نظام الأسد وأساليبه، ولتمهيد طريق مصالحة وطنية ذات معنى، ولإقامة دولة تقوم على سيادة القانون. لقد أسهمت ثقافة الإفلات من العقاب، التي كرستها المجزرة وعززها الصمت الدولي، في خلق ظروف سمحت بانتهاكات أكبر لاحقًا. ولا يمكن فصل معالجة "الجريمة الأصلية" عن معالجة ما تفرع عنها من تبعات.

وبالنسبة لأهالي حماة وللمجتمع السوري عمومًا، فإنَّ الحرمان الطويل من مناقشة المجزرة أو إحياء ذكراها أو السعي إلى العدالة بشأنها يمثل انتهاكًا مستمرًا. إنَّ كسر هذا الصمت ليس مسألة توثيق تاريخي فحسب، بل هو مسألة كرامة إنسانية وشفاء مجتمعي. وبعد مرور ثلاثة وأربعين عامًا، يستحق الضحايا الحقيقة والاعتراف والعدالة.

التوصيات

تدعو الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان جميع الجهات المعنية إلى اتخاذ إجراءات فورية ومستدامة لتحقيق العدالة لضحايا مجزرة حماة عام 1982.

أولًا: إلى الحكومة السورية:

- إصدار بيان رسمي يعترف بمجزرة حماة بوصفها جريمة ضد الإنسانية، ويدين الفظائع المرتكبة، ويؤكد الالتزام بالحقيقة والمساءلة وجبر الضرر.
- إعلان الثاني من شباط/فبراير يومًا وطنيًا لإحياء ذكرى هذه الجرائم.
- تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة تضم قضاة وخبراء قانونيين وممثلين عن حقوق الإنسان وممثلين عن أسر الضحايا، مع منحها صلاحيات توثيق الجرائم وتحديد المسؤولين وتقديم توصيات بشأن الملاحقة القضائية والتعويض.
- إنشاء وكالة محلية من أبناء المدينة للبحث عن نحو 17,000 شخص اختفوا قسرًا، ومنحها صلاحيات الوصول إلى الأرشيفات الأمنية، وتحديد مواقع المقابر الجماعية، وإجراء أعمال التحقق الجنائي والتعرف على الرفات، وإعادة الرفات إلى عائلاتهم بكرامة.
- تأمين أرشيفات النظام السابق وحفظها وإتاحتها للمحققين، ومراجعة الوثائق المتعلقة بالعمليات العسكرية والاحتجاز ومصير الأشخاص المختفين بصورة منهجية.

- إصلاح الأطر القانونية بما يتيح ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، وإلغاء أحكام الحصانة التي تحمي أفراد الأجهزة الأمنية السابقين، وضمان معايير المحاكمة العادلة.
- تنفيذ برنامج تعويضات شامل يشمل استعادة الممتلكات أو التعويض عنها، وتعويضًا ماليًا لأسر الضحايا، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي.
- إقامة نصب تذكاري دائم في حماة يُطوَّر بالتشاور مع الناجين وأسر الضحايا، وإدراج المجزرة في المناهج التعليمية بما يضمن فهم الأجيال القادمة لهذا الفصل من التاريخ السوري.
- إجراء إصلاحات مؤسسية لمنع تكرار هذه الفظائع، بما في ذلك إنشاء هيئة رقابية مستقلة على قوات الأمن، وحظر استخدام القوات العسكرية ضد المدنيين، ودمج تعليم حقوق الإنسان في مناهج التدريب داخل القطاع الأمني.

ثانيًا: إلى المجتمع الدولي

- اعتراف الأمم المتحدة رسميًا بالتقصير في توثيق المجزرة أو الاستجابة لها، وإصدار وثائق رسمية تدين الجرائم وتعترف بمعاناة الضحايا، ودعم مجلس حقوق الإنسان لجهود المساءلة الوطنية السورية عبر المساعدة التقنية وبناء القدرات.
- وفاء الدول بالتزاماتها في التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وملاحقة مرتكبيها عبر الولاية القضائية العالمية حيثما توافر الاختصاص، والتعاون مع السلطات السورية عبر تبادل الأدلة وتسليم المشتبه بهم، ودعم بناء القدرات القضائية.
- تيسير استرداد الأصول المجمّدة لمسؤولي النظام السابق لدى الدول التي تحتفظ بها، بما يسمح بتخصيصها لبرامج تعويض الضحايا.
- مواصلة المجتمع المدني الدولي جهود التوثيق وتقديم الدعم الفني لمسارات العدالة الانتقالية، والاستمرار في الدفع باتجاه المساءلة.

ثالثًا: إلى المجتمع المدني السوري

- مواصلة التوثيق المنهجي، بما في ذلك جمع الشهادات، وتحديد هوية الضحايا، وتجميع الأدلة اللازمة للإجراءات القانونية.
- تقديم الدعم المباشر للناجين وأسر الضحايا، بما يشمل المساعدة في الإجراءات الإدارية والقانونية، وتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالأقارب المفقودين.
- ضمان أن تعكس جهود المناصرة احتياجات وأولويات الفئات الأكثر تضررًا بصورة مباشرة ضمن عمليات العدالة الانتقالية.
- دعم المبادرات الثقافية والتعليمية الرامية إلى حفظ ذكرى المجزرة، وتشجيع الأعمال الأدبية والفنية التي تتناول هذا التاريخ، وتوثيق الروايات الشفهية قبل ضياعها.

خاتمة:

تمثل مجزرة حماة عام 1982 اختبارًا حقيقيًا لالتزام سوريا الجديدة بالعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. انتظر الضحايا أكثر من أربعة عقود للاعتراف بمعاناتهم وتحقيق العدالة. ولم يعش كثيرون ليروا هذا اليوم. أما الباقون، من الناجين وعائلاتهم الذين لم يتوقفوا عن انتظار أخبار أحبائهم، فيستحقون دولة تُخلد معاناتهم عبر ضمان الحقيقة والمساءلة، وتكفل عدم تكرار مثل هذه الفظائع.

تعلن الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان استعدادها لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا مجزرة حماة. وندعو الحكومة السورية الحالية، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني السوري إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية. إنَّ مستقبل سوريا مرهون باستعدادها لمواجهة ماضيها؛ لقد حان وقت العدالة.

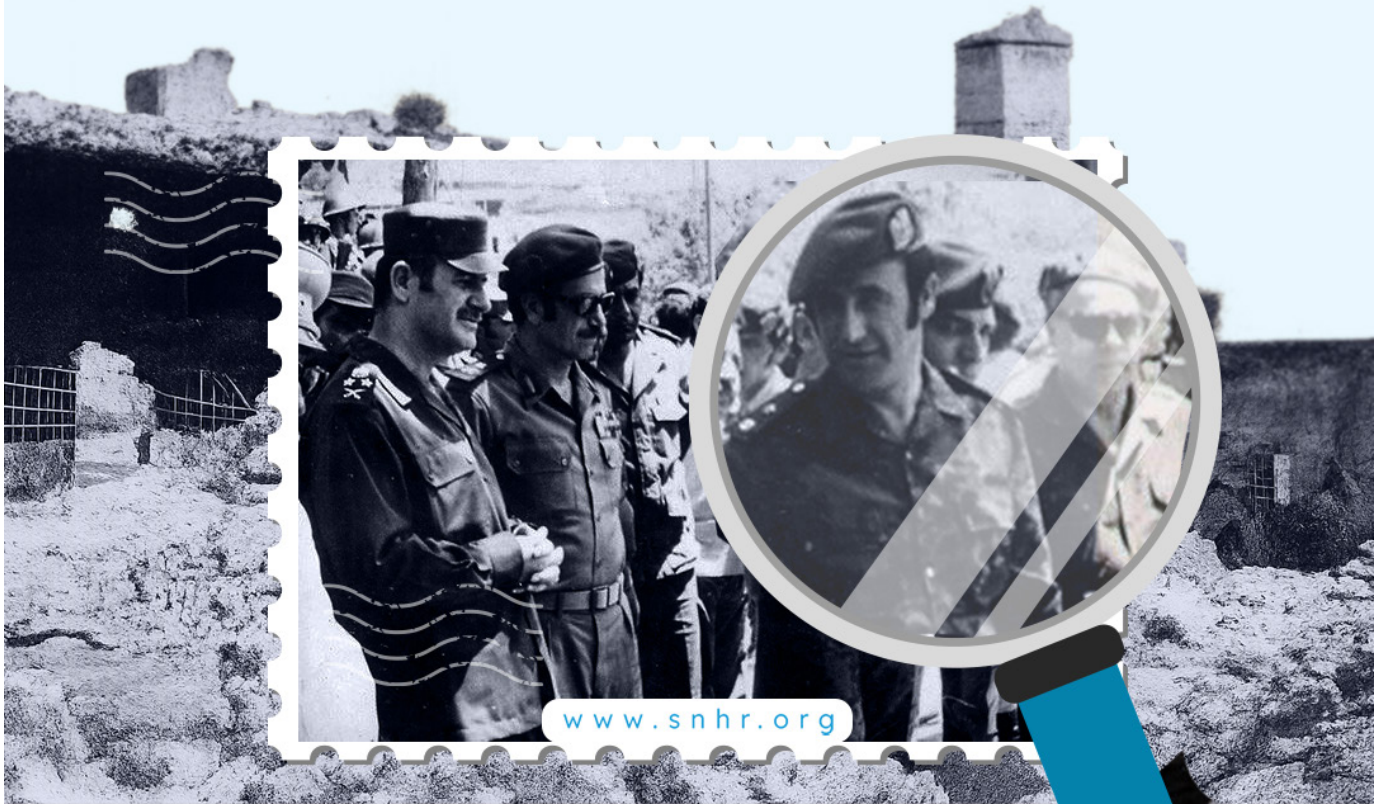

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org